

Distr.: General
23 July 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

البند 18 (ج) من جدول الأعمال المؤقت *

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/150

230821 200821 21-10180 (A)



التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

موجز

ينظر هذا التقرير، الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عملاً بقرار الجمعية العامة [205/75](#)، في التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي وآثارها على القدرة على تحمل الدين الخارجي في الاقتصادات النامية. ويتضمن تحليلاً لتطور المؤشرات الرئيسية للقدرة على تحمل الدين الخارجي في عام 2020. ففي حين تم تجنب أزمات الديون المتصاعدة حتى الآن، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تعليق سداد خدمة الديون وزيادة مرونة الوصول إلى التمويل الطارئ بشروط ميسرة، تدهورت معظم المؤشرات تدهوراً كبيراً خلال عام 2020، مما يبرز ازدياد مخاطر التعرض لإعسار خارجي في السنوات المقبلة. ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن المبادرات الرئيسية لتخفيف حالة المديونية الحرجة في البلدان النامية في أعقاب أزمة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع الاستنتاج بأنه لم يحرز تقدم كافٍ لتجنب ضائقة الديون السيادية المتزايدة وحالات التخلف عن السداد في المستقبل القريب. وثمة حاجة إلى اعتماد نهج أكثر حسماً لإزاء تخفيف عبء الديون وإلغائها في مرحلة ما بعد الجائحة.

أولا - مقدمة: بيئة اقتصادية عالمية هشة وغير متكافئة يمكن فيها "التعافي بشكل أفضل"

1 - الآثار الاقتصادية والاجتماعية المدمرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) واضحة. ويقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن الناتج العالمي انكمش بنسبة 3,9 في المائة في عام 2020، وهو أكبر انخفاض سنوي في النشاط الاقتصادي الكلي العالمي في تاريخ تسجيل هذه الإحصاءات⁽¹⁾. ويقدر صندوق النقد الدولي هذا الرقم عند 3,3 في المائة ويقدر أن حجم التجارة العالمية انخفض بنسبة 8,5 في المائة في عام 2020⁽²⁾. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، أدت الجائحة إلى خسارة غير مسبوقة قدرها 144 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم في عام 2020⁽³⁾، وهو رقم لا يعكس سوى جزئياً أثر الأزمة على العمالة غير الرسمية التي مثلت حوالي 60 في المائة من العمالة العالمية في عام 2019⁽⁴⁾. ويقدر البنك الدولي أن الأزمة أدت إلى وقوع 150 مليون شخص إضافي في براثن الفقر المدقع بحلول عام 2021، مع وجود 8 من أصل 10 من "الفقر الجدد" في البلدان المتوسطة الدخل⁽⁵⁾، في حين أن تقديرات برنامج الأغذية العالمي بلغت الضعف بالنسبة إلى الأشخاص الذين يواجهون المجاعة منذ بداية أزمة كوفيد-19 ليصل عددهم إلى 265 مليون شخص⁽⁶⁾.

2 - وفي هذا السياق، وكما تم التأكيد عليه في التقرير السابق (A/75/281)، أثرت الجائحة على قدرة البلدان النامية على تحمل الدين الخارجي من خلال عدة قنوات انتقال في وقت واحد، بما في ذلك التدفقات الخارجة غير المسبوقة لرؤوس أموال الحافظات المالية لغير المقيمين والانخفاضات في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأشهر الأولى من الجائحة، والانخفاض الحاد في عائدات الصادرات وشبه انهيار قطاع السياحة، فضلاً عن تراجع أسعار السلع الأساسية والتحويلات. وكانت النتيجة المباشرة لذلك تقلص الحيز المالي بدرجة كبيرة في العديد من البلدان النامية. ووفقاً لتقرير صدر مؤخراً، تمكنت البلدان المتقدمة من أن تنفق، في المتوسط، 9 836 دولاراً فقط للشخص الواحد في سياق الاستجابة للجائحة. وعلى النقيض من ذلك، لم تتمكن أقل البلدان نمواً من إنفاق سوى 17 دولاراً للشخص الواحد⁽⁷⁾، مما أثر سلباً على حالة المديونية الخارجية الحرجة التي كانت بالفعل هشة. ومن بين 99 بلداً من البلدان المنخفضة الدخل التي جرى تقييمها من خلال الإطار المتعلق بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الدين الذي اشترك في

UNCTAD, "Out of the frying pan...into the fire?" *Trade and Development Report* update, (1) March 2021.

(2) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل 2021: إدارة مسارات التعافي المتباعدة (واشنطن العاصمة، 2021).

ILO, "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work, seventh edition - updated estimates and (3) analysis", 25 January 2021.

(4) منظمة العمل الدولية، العمالة العالمية والآفاق الاجتماعية: اتجاهات عام 2020 (جنيف، 2020).

(5) انظر www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/10/07/covid-19-to-add-as-many-as-150-million-extreme-poor-by-2021.

(6) انظر <https://reliefweb.int/report/world/statement-un-human-rights-experts-universal-access-vaccines-essential-prevention-and>.

Institute for New Economic Thinking, "The pandemic and the economic crisis: a global agenda for (7) urgent action", interim report on the global response to the pandemic, 2021.

وضعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كان أكثر من النصف (54) يواجه حالة مديونية حرجية أو معرضاً بدرجة كبيرة لخطر مواجهة حالة مديونية حرجية في عام 2020، مقارنة بما عدده 16 بلداً فقط في عام 2013، وهو أدنى مستوى مسجل في ما أُبلغ عنه بشأن هذه البيانات⁽⁸⁾. وفي حين أن الزيادة من عام 2019 (52) كانت ضئيلة، فإن مواطن الضعف الأساسية كانت كثيرة قبل الجائحة وتفاقت خلال عام 2020 على الرغم من تدابير الدعم الدولية (انظر الفرع ثالثاً أدناه). كما أن هذه الأرقام لا تشمل حالات التخلف عن سداد الديون السيادية في عام 2020 في بلدان نامية أخرى، مثل الأرجنتين وإكوادور وسورينام ولبنان.

3 - بيد أنه في ظل انتعاش عالمي تدفعه استجابات البلدان المتقدمة المالية والنقدية التوسعية بدرجة كبيرة تصدياً للأزمة والتقاؤل بشأن برامج التلقيح في اقتصاداتها، الجارية حالياً مبدئياً - حيث أن توقعات نمو الناتج العالمي في عام 2021 تتراوح بين 4,7 في المائة و 6,0 في المائة⁽⁹⁾ - ثمة سبب وجيه لالتزام جانب الحذر إزاء أثر ذلك على القدرة على تحمل الدين الخارجي في البلدان النامية. ومن بين قنوات الانتقال المذكورة، شهدت اثنتان - المعدلات السلبية لصافي التدفقات الخارجة لرؤوس أموال الحافظات المالية لغير المقيمين وانخفاض أسعار السلع الأساسية - تحولاً في النصف الثاني من عام 2020 وحتى عام 2021. أما الدور الإيجابي الذي قد تؤديه هذه التطورات، فقد ينال منه أثرها المتنوع على البلدان النامية، نظراً إلى أنماط الانتعاش الاقتصادي غير المتكافئة بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية وإلى استمرار محدودية إمكانية الوصول إلى اللقاحات (بأسعار معقولة) في غالبية البلدان النامية.

4 - وتعزى عودة المستثمرين الماليين العالميين إلى البلدان النامية منذ الربع الثاني من عام 2020 إلى البحث عن عائدات أعلى في الخارج، بالنظر إلى الانخفاض في أسعار الفائدة الذي شهدته البلدان المتقدمة في عام 2020⁽¹⁰⁾. وقد استفادت أساساً من هذه العودة في البداية اقتصادات الأسواق الناشئة الكبيرة، خاصة في شرق آسيا⁽¹¹⁾. ومنذ أواخر عام 2020 وحتى عام 2021، شهد إصدار السندات الدولية وإقراض المصارف التجارية أيضاً انتعاشاً في بعض الاقتصادات شبه الناشئة (البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل)⁽¹²⁾، مدعوماً جزئياً باحتمال توفير تخصيص جديد بقيمة 650 بليون دولار من حقوق السحب الخاصة وتوافق الآراء المتزايد حول ضرورة إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة من الاقتصادات المتقدمة إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. ومع ذلك، ظلت الظروف المالية في العديد من الأسواق شبه الناشئة صعبة، مع ازدياد فروق العائد على السندات السيادية في العديد من البلدان⁽¹³⁾.

(8) تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2021 (منشورات الأمم المتحدة، 2021)، ص 129 من النص الأصلي.

(9) الأونكتاد، تحديث بشأن تقرير التجارة والتنمية، وصندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل 2021، على التوالي.

(10) Bank of International Settlements, *Annual Economic Report, June 2020* (Basel, Switzerland, 2020).

(11) الأونكتاد، تحديث بشأن تقرير التجارة والتنمية.

(12) Bryan Hardy and Előd Takáts, "International banking amidst COVID-19: resilience and drivers", *BIS Quarterly Review* (December 2020).

(13) صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي: تجنب تركة من الأوضاع الهشة (واشنطن العاصمة، 2021)؛ ومصرف التسويات الدولية، الاستعراض الفصلي (آذار/مارس 2021).

5 - ويتمثل أحد أسباب استمرار التحديات في أن عودة أموال الحافظات المالية لغير المقيمين إلى بعض البلدان النامية تخضع لتقلبات متزايدة. ومن دواعي القلق الرئيسية التوقعات بحدوث ضغوط تضخمية وارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل في الاقتصادات المتقدمة، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، في أعقاب انتعاشها الاقتصادي المعجل⁽¹⁴⁾. ومن المرجح أن تؤدي هذه التوقعات إلى ارتفاع في تكاليف الاقتراض بالنسبة إلى البلدان النامية، وعكس اتجاه التدفقات الداخلة لرؤوس أموال الحافظات المالية إلى تلك البلدان بشكل جزئي على الأقل والتسبب في انخفاض في قيمة العملة المحلية⁽¹⁵⁾، مما قد يؤدي إلى ارتفاع قيمة ديون تلك البلدان المقومة بالعملة الأجنبية. وبالتالي، فإن صافي مشتريات غير المقيمين من أسهم وحصص الملكية وديون الأسواق الناشئة لفائدة البلدان النامية قد شهد بالفعل انخفاضاً ملحوظاً في شباط/فبراير 2021⁽¹⁶⁾، استناداً إلى خلفية انخفاض قيمة العملات بأكثر من 20 في المائة في بعض اقتصادات الأسواق الناشئة وما بين 20 في المائة و 50 في المائة في بعض الاقتصادات شبه الناشئة في عام 2020⁽¹⁷⁾. ونتيجة لذلك، بدأت بعض البنوك المركزية في البلدان النامية في تشديد الشروط النقدية، مما يهدد بكبح مبكر لانتعاشها الاقتصادي وبمزيد من التدهور في قدرتها على تحمل دينها الخارجي⁽¹⁸⁾.

6 - وفيما يتعلق بالقناة الثانية، ساعد ارتفاع أسعار السلع الأساسية من النصف الثاني تقريباً من عام 2020 على تخفيف قيود ميزان المدفوعات في البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية. وكان من بين السمات المميزة لهذا الارتفاع في أسعار السلع الأساسية تأثيره على جميع فئات السلع الأساسية (النفط والزراعة والفلزات)، مما أدى إلى إثارة توقعات بحدوث "دورة كبرى جديدة للسلع الأساسية"⁽¹⁹⁾. وفي حين أن هذا قد يكون هو الحال بالنسبة للوقود الحيوي والفلزات الصناعية ذات الصلة بالتحول في مجال الطاقة، فإن الارتفاع الحالي في أسعار السلع الأساسية الأخرى يعتمد على عوامل ذات طابع خاص بدرجة أكبر⁽²⁰⁾، مثل تراكم استثمارات المضاربة في العقود الآجلة للسلع الأساسية، واتساع الفجوة بين العرض والطلب في العديد من الأسواق نتيجة انتعاش النشاط الصناعي في الصين والاقتصادات المتقدمة، وهزالة المحاصيل مقارنة بما كان متوقعاً، وانخفاض مخزونات النفط⁽²¹⁾. وفي الوقت نفسه، فإن الطفرة الحالية في أسعار السلع

(14) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل 2021؛ والبنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية، حزيران/يونيه 2021 (واشنطن العاصمة، 2021).

(15) Jonathan Wheatley, "Rate expectations: developing countries threatened by US inflation", *Financial Times*, 5 June 2021.

(16) Şebnem Kalemli-Özcan, "A COVID-19 tantrum?" *Finance and Development*, vol. 58, No. 2 (June 2021).

(17) حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى أسعار صرف ريغينييف.

(18) مصرف التسويات الدولية، الاستعراض الفصلي (أذار/مارس 2021).

(19) Neil Hume and Emiko Terazono, "Markets weigh prospect of new commodities supercycle", *Financial Times*, 13 May 2021.

(20) Jumana Saleheen and Lavan Mahadeva, "Too early to call a commodities supercycle", *Financial Times*, 19 February 2021.

(21) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل 2021.

الأساسية هي عامل مساهم في الضغوط التضخمية على مستوردي السلع الأساسية وفي تزايد انعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية الأشد فقراً⁽²²⁾.

7 - وبالإضافة إلى ذلك، كان انتعاش التحويلات تدريجياً للغاية⁽²³⁾ وظلت الإيرادات من السياحة ضعيفة⁽²⁴⁾، حيث أن الاقتصادات النامية التي تعتمد في المقام الأول على هذه المصادر للنقد الأجنبي ظلت تواجه تحديات متزايدة فيما يتعلق بقدرتها على تحمل دينها الخارجي.

8 - وبالتالي، فإن التطورات الإيجابية المحتملة في الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية الدولية بالنسبة إلى بعض البلدان النامية على مدى الأشهر القليلة الماضية قد تكون قصيرة الأجل، ما لم يتحقق انتعاش اقتصادي متوازن وعالمي النطاق حقا من الجائحة يراعي الشواغل البيئية والإنمائية على حد سواء. وفي السياق الحالي، يتطلب هذا الانتعاش، أولاً وقبل كل شيء، اتباع نهج شامل متعدد الأطراف إزاء عملية التلقيح، يظل بدوره من غير المحتمل تحقيق الانتعاش الاقتصادي في البلدان النامية.

9 - وحتى مع افتراض إمكانية التخفيف من المخاطر الحالية التي تهدد انتعاش البلدان النامية بسبب الفوران الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن تظل الضغوط على القدرة على تحمل الدين الخارجي كبيرة في السنوات المقبلة. أولاً، تواجه العديد من الأسواق شبه الناشئة، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مشكلة استحقاق آجال قسم كبير من إصداراتها من السندات السيادية في عام 2024. وما لم تتم إعادة هيكلة جزء كبير من هذا الدين قبل ذلك الحين، فإن اشتداد حالة المديونية الحرجة العامة وأزمات الديون أمر لا مفر منه. وإن أعباء سداد الديون المرتقبة الناشئة عن انتهاء مبادرة مجموعة العشرين لتعليق سداد خدمة الديون في كانون الأول/ديسمبر 2021 ستؤدي إلى تفاقم هذا الوضع. ولن يقتصر الأمر على عدم قدرة البلدان المشاركة في المبادرة على الاعتماد على الوفورات المحققة في إطارها، بل سيتعين عليها أيضاً إضافة مدفوعات السداد المعلقة إلى جداول السداد الخاصة بها اعتباراً من عام 2022. ثانياً، إن التمويل الطارئ المتصل بجائحة كوفيد-19 الذي أتاحه المقرضون متعدّدو الأطراف والإقليميون - البالغ نحو 105 بلايين دولار في حالة صندوق النقد الدولي منذ بداية الأزمة⁽²⁵⁾ - يمثل ديناً جديداً يتعين سداد خدمته. وحتى الآن، أتاح صندوق النقد الدولي التسهيل الدائم الوحيد لتخفيف عبء الديون، من خلال صندوقه الاستثماري لاحتواء الكوارث وتخفيف الديون، إلى 29 بلداً مؤهلاً من خلال تقديم المنح لتغطية عامين من مدفوعات خدمة الديون للصندوق، تصل قيمتها إلى أقل بقليل من بليون دولار للفترة من نيسان/أبريل 2020 إلى نيسان/أبريل 2022.

(22) الأونكتاد، تحديث بشأن تقرير التجارة والتنمية، الإطار 1.

(23) Hasnain Malik, "Remittances are still helping many emerging markets, but Nigeria is an outlier", (23) Tellimer, 9 May 2021.

(24) انظر www.unwto.org/unwto-tourism-dashboard.

(25) تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2021، ص 143 من النص الأصلي.

ثانياً - الاتجاهات الرئيسية في القدرة على تحمل الدين الخارجي

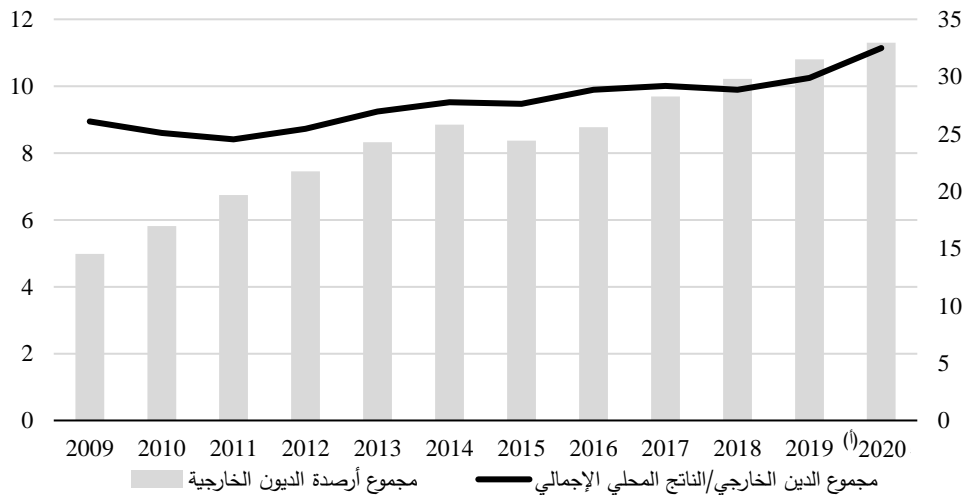
10 - كما هو متوقع، تواصل تدهور قدرة البلدان النامية على تحمل الدين الخارجي في عام 2020 على الرغم من التعليق الجزئي لسداد خدمة الديون بالنسبة إلى أفقر الاقتصادات وزيادة فرص الحصول على التمويل بشروط ميسرة. وتكشف الاتجاهات بشكل خاص عن ازدياد القيود المفروضة على الملاءة الخارجية بدلاً من المزيد من القيود المؤقتة المفروضة على السيولة الدولية، مما يشير إلى أن التفاوض المتزايد بشأن المرونة المالية في البلدان النامية قد يكون سابقاً لأوانه.

11 - ووصلت أرصدة الديون الخارجية للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (البلدان النامية باختصار) إلى مستوى قياسي بلغ 11,3 تريليون دولار في عام 2020، أي بزيادة نسبتها 4,6 في المائة عن الرقم المسجل في عام 2019 وبمعدل 2,5 مرة مقارنة بعام 2009 (4,5 تريليونات دولار). وبالنظر إلى انكماش الناتج بنسبة 2,2 في المائة في عام 2020⁽²⁶⁾ بالنسبة للعالم النامي ككل، بلغ متوسط نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي 32,5 في المائة، وهي أعلى نسبة مسجلة منذ عام 2003 (انظر الشكل الأول). وفي حال استبعاد الصين، نظراً إلى حجمها الكبير وانخفاض مستويات مديونيتها الخارجية، فإن هذا الرقم يصل إلى 43,9 في المائة في عام 2020، بعد نسبة 38,9 في المائة المسجلة في عام 2019.

الشكل الأول

مجموع أرصدة الديون الخارجية والدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، جميع البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، 2009-2020

(بتريليونات دولارات الولايات المتحدة الأمريكية والنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى مصادر في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.

(أ) تقديرات.

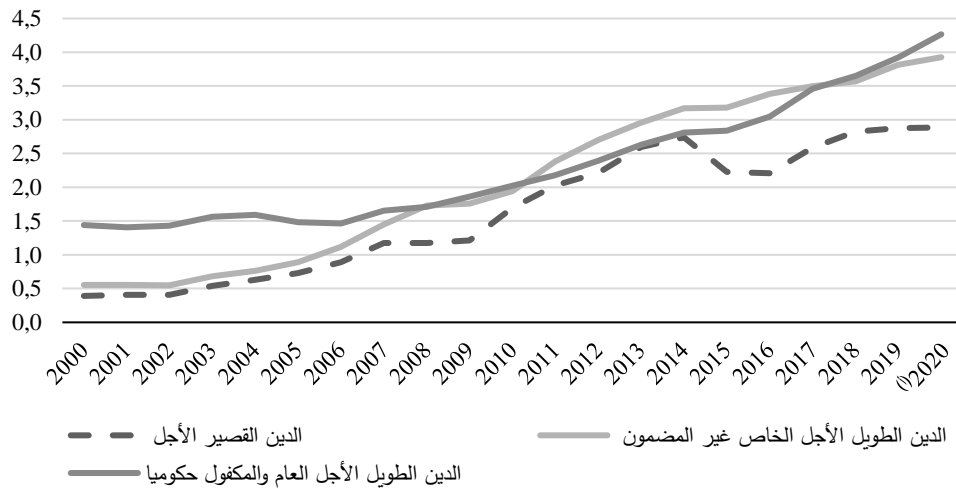
(26) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل 2021، والأونكتاد، تحديث بشأن تقرير التجارة والتنمية.

12 - وعلاوة على ذلك، تغير تكوين الدين الخارجي، حيث تجاوز الدين الخارجي الطويل الأجل العام والمكفول حكوميا الدين الخارجي الطويل الأجل الخاص غير المضمون باعتباره العنصر الرئيسي في حالات الديون الخارجية في معظم البلدان النامية منذ عام 2018، وهو اتجاه تعزز بشكل واضح بعد ظهور جائحة كوفيد-19 (انظر الشكل الثاني). وفي حين أن الدين الخاص غير المضمون أصبح عاملاً أساسياً وراء المديونية الإجمالية للبلدان النامية في أعقاب الأزمة المالية العالمية⁽²⁷⁾، فإن النمو الأسرع في الدين العام والمكفول حكوميا الذي شهدته الآونة الأخيرة مقارنة بالدين الخاص غير المضمون يعكس الاعتماد الأقوى على الاقتراض العام في أوقات الأزمات. وهكذا، في حين ازداد الدين العام والمكفول حكوميا بنسبة 8,7 في المائة في عام 2020 - أي بما يفوق بشكل واضح متوسط معدل نموه السنوي منذ عام 2009 البالغ 7,5 في المائة - ازداد الدين الخاص غير المضمون بنسبة 2,9 في المائة فقط. ومع ذلك، تظل الحصة الحالية للدين الخاص غير المضمون، في كل من الدين الخارجي الطويل الأجل والقصير الأجل، مرتفعة بالمعايير التاريخية (48,0 في المائة و 34,7 في المائة، على التوالي، في عام 2020)، مما تترتب عليه خصوم احتمالية كبيرة بالنسبة إلى القطاع العام⁽²⁸⁾.

الشكل الثاني

الاتجاهات في تكوين مجموع الدين الخارجي، جميع البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، 2000-2020

(بتريليونات دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى مصادر في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.

(أ) تقديرات.

(27) تقرير التجارة والتنمية لعام 2019: تمويل اتفاق أخضر عالمي جديد (منشورات الأمم المتحدة، 2009) الفصل الرابع، الفرع باء.

(28) انظر أيضاً A/74/234 و A/75/281.

13 - ولا تزال الملاءة الخارجية للبلدان النامية - قدرتها على خدمة التزامات ديونها الخارجية (بالعملة الأجنبية عادة) - تعتمد إلى حد كبير على عائدات صادراتها. وتدهورت المؤشرات العامة للملاءة الخارجية بشكل ملحوظ في عام 2020 في جميع أنحاء العالم النامي. وارتفعت نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الصادرات من 110 في المائة في عام 2019 إلى 129 في المائة في عام 2020، متجاوزة المستويات العالية المسجلة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وذلك نتيجة الارتفاع المستمر في أرصدة الديون الخارجية اقترانا بالصدمة التي شهدتها عائدات الصادرات بسبب الجائحة. وللسبب نفسه، ارتفعت خدمة الدين العام والمكفول حكومياً كنسبة مئوية من عائدات الصادرات إلى 15,8 في المائة في عام 2020 من 14,7 في المائة في عام 2019، وهو أعلى مستوى مسجل منذ عام 2002.

14 - وبالنسبة إلى البلدان النامية ككل، انخفضت النسبة المئوية للإيرادات الحكومية التي أنفقت على خدمة الدين العام والمكفول حكومياً انخفاضاً طفيفاً، من 4,7 في المائة في عام 2019 إلى 4,4 في المائة في عام 2020، على الرغم من الضغوط الكبيرة على الإيرادات الحكومية في أعقاب أزمة كوفيد-19. وفي حين أن هذا الانخفاض يعكس جزئياً أثر مبادرة تعليق سداد خدمة الديون، فإن الرقم المتوسط يتأثر بشدة بانخفاض حصة الإيرادات الحكومية التي تُنفق على خدمة الدين العام والمكفول حكومياً في البلدان النامية المرتفعة الدخل، وهو ما يمثل 70 في المائة تقريباً من أرصدة الديون الخارجية للبلدان النامية. ومن ثم فهو يخفي حصصاً أكبر بكثير من الإيرادات الحكومية المخصصة لخدمة الدين العام والمكفول حكومياً في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر الفقرات 16-28 أدناه). علاوة على ذلك، فإن حصة الإنفاق الحكومي على خدمة الدين العام والمكفول حكومياً كانت في 62 بلداً نامياً أعلى من النفقات الصحية وفي كثير من الحالات أيضاً أعلى من الإنفاق على التعليم في عام 2020⁽²⁹⁾.

15 - وظلت نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الدين القصير الأجل - وهي مؤشر عام للسيولة الخارجية - مستقرة في عام 2020 (299 في المائة) مقارنة بعام 2019 (286 في المائة)، وإن كانت على مستويات أقل بكثير من الذروة المسجلة في عام 2009 (499 في المائة)، مما يشير إلى درجة عالية من الضعف العام تجاه الانعكاسات المفاجئة في مسار تدفقات رأس المال وأزمات السيولة. وتعكس الزيادة الطفيفة في هذا المؤشر المسجلة في عام 2020 مقارنة بعام 2019 عودة رؤوس أموال الحافظات المالية إلى بعض البلدان النامية اعتباراً من الربع الثاني من عام 2020.

(29) Daniel Munevar, "A debt pandemic: dynamics and implications of the debt crisis of 2020", Briefing (29) Paper (Brussels, European Network on Debt and Development, 2021).

ألف - اتجاهات الدين الخارجي الرئيسية حسب مجموعات البلدان النامية⁽³⁰⁾

16 - تضررت الدول الجزرية الصغيرة النامية بشدة من جائحة كوفيد-19. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان مجتمعة بأكثر من 6 في المائة في عام 2020، مقارنة بانخفاض نسبته 2,2 في المائة بالنسبة إلى جميع البلدان النامية، ويعزى ذلك أساساً إلى الانكماش الحاد في قطاعين رئيسيين، هما السياحة الساحلية ومصائد الأسماك⁽³¹⁾. وينعكس شبه انهيار قطاع السياحة فيها خلال عام 2020 في انخفاض بنسبة 42,5 في المائة في عائدات المجموعة من صادرات السلع الأساسية والخدمات، مقارنة بنسبة 10,7 في المائة بالنسبة إلى جميع البلدان النامية⁽³²⁾. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الصادرات إلى 75,3 في المائة في عام 2020 من 61,8 في المائة في عام 2019 ومن مستويات بلغت نحو 40 في المائة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبالمثل، ارتفعت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات من 20 في المائة في عام 2019 إلى 34 في المائة في عام 2020. كما أنفقت الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضاً أكبر حصة من الإيرادات الحكومية على خدمة دينها العام والمكفول حكومياً في عام 2020، لتصل إلى ما يقرب من 20 في المائة بالنسبة إلى المجموعة ككل، مما يشير إلى وجود ضغط قوي على الحيز المالي الذي تمس الحاجة إليه. وعلى الرغم من أن نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الدين القصير الأجل ظلت مستقرة في تلك الدول مقارنة بعام 2019، فإن هذا المؤشر كان بالفعل عند مستوى منخفض للغاية (190 في المائة) منذ أن بلغ ذروته في عام 2009 (316 في المائة) وبالمقارنة مع المجموعات الأخرى من البلدان النامية. وإجمالاً، فإن تعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية الطويل الأمد إذن لأزمات الملاحة الخارجية والسيولة - الذي يعزى إلى اعتمادها المتزايد على الدين القصير الأجل والدين الخاص غير المضمون استجابة لمحدودية فرص الحصول على التمويل بشروط ميسرة - قد ازداد بشكل واضح خلال الجائحة. ففي حين أن دول تلك المجموعة، شأنها في ذلك شأن جميع المجموعات الأخرى، تتسم بالتنوع من حيث القدرة على تحمل الدين الخارجي، لا سيما من حيث درجة الضعف البيئي، فإن 18 دولة فقط من الدول الجزرية الصغيرة النامية البالغ عددها 59 دولة كانت مؤهلة للانضمام إلى مبادرة تعليق سداد خدمة الديون، حيث استبعدت بعض من الدول التي تتحمل أكبر أعباء الدين العام وخدمة الديون⁽³³⁾.

17 - وشهد عام 2020 أسوأ أداء اقتصادي لمجموعة أقل البلدان نمواً منذ ثلاثة عقود⁽³⁴⁾، على الرغم من أن عدم التجانس داخل المجموعة ينعكس في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي التي تراوحت بين سالب 8,5 في المائة وزائد 1,5 في المائة في عام 2020. وتأثرت القدرة على تحمل الدين الخارجي في هذه المجموعة أكثر تأثراً بانهيار إيرادات الصادرات، حيث ارتفعت نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الصادرات من 158 في المائة في عام 2019 إلى أكثر من 200 في المائة في عام 2020، وهي زيادة سنوية أقل

(30) المجموعات القطرية هي مجموعات اقتصادية وفق التعريف الوارد في تصنيفات إحصاءات الأونكتاد (في 31 آذار/مارس 2021). وبخلاف التصنيفات القائمة حصراً على أساس الدخل، تصنف مجموعة أقل البلدان نمواً التي تضم 46 بلداً باستخدام معايير إضافية، مثل درجات الضعف الاقتصادي والعوائق الهيكلية، فضلاً عن مستويات التنمية البشرية.

(31) Organisation for Economic Co-operation and Development, "COVID-19 pandemic: towards a blue recovery in small island developing States", 26 January 2021.

(32) انظر www.unwto.org/news/tourism-back-to-1990-levels-as-arrivals-fall-by-more-than-70.

(33) انظر www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/covid-19-debt-service-suspension-initiative.

(34) تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020: الطاقات الإنتاجية للعقد الجديد (منشورات الأمم المتحدة، 2020).

قليلاً من تلك المسجلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإن كانت قد بلغت مستويات أعلى بكثير. وفي الوقت نفسه، ارتفعت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات إلى 14,4 في المائة في عام 2020 من 13,0 في المائة في عام 2019، وهو أعلى مستوى لها منذ عام 2000. وبلغت نسبة خدمة الدين العام والمكفول حكومياً إلى الإيرادات الحكومية 11,4 في المائة في 2020، مقارنة بنسبة 5,0 في المائة في عام 2000 و 7,2 في المائة في عام 2009. إلا أن هذا المؤشر سجل انخفاضاً طفيفاً منذ عام 2019، مما يعكس نسبة المشاركة العالية لأقل البلدان نمواً في مبادرة تعليق سداد خدمة الديون. وفي حين أن أثر المبادرة كان أقل من أن يمنع تدهور نسبة خدمة الديون إلى الصادرات، فقد ساعد على تحقيق استقرار حصة الإيرادات الحكومية المخصصة لخدمة الدين العام والمكفول حكومياً، حيث أن الانخفاض في الإيرادات الحكومية كان أقل حدة من المسجل بالنسبة إلى عائدات الصادرات. ولا يزال الدين العام والمكفول حكومياً في أقل البلدان نمواً يمثل حوالي 70 في المائة من مجموع الدين الخارجي، لكن النمو الكبير في الدين الخاص غير المضمون بمعدل سنوي قدره 16 في المائة منذ عام 2000 لا يزال يطرح خطر ازدياد الخصوم الاحتمالية على القطاع العام⁽³⁵⁾. أما فيما يتعلق بضعف المجموعة إزاء مشاكل السيولة، فإن نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الدين القصير الأجل ظلت مستقرة نسبياً منذ الأزمة المالية العالمية، عند حوالي 400 في المائة مقارنة بأقل من 100 في المائة في عام 2000، ويعزى ذلك إلى انخفاض حصة الدين القصير الأجل في مجموع الدين الخارجي (من 9,3 في المائة في 2019 إلى 8,7 في المائة في 2020) والاحتياطيات الدولية المستقرة أو المتزايدة على حد سواء. وبشكل عام، تبين هذه المؤشرات أن أقل البلدان نمواً، كمجموعة، تواجه أساساً مشاكل ملاءة خارجية متزايدة، مع تضائل احتمال تعرضها لأزمات سيولة فورية نتيجة عمليات إعادة توزيع حقوق السحب الخاصة وإصدار وحدات جديدة منها في عام 2021.

18 - وتعكس اتجاهات الدين الخارجي للبلدان المنخفضة الدخل (باستثناء الدول الجزرية الصغيرة النامية) إلى حد كبير الاتجاهات السائدة في أقل البلدان نمواً، مع وجود اختلافات طفيفة. فقد تدهورت أيضاً مؤشرات الملاءة الخارجية نتيجة انخفاض إيرادات الصادرات، حيث بلغت نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الصادرات 220,5 في المائة في عام 2020، وهي أعلى نسبة مسجلة منذ عام 2005، وارتفعت نسبة مجموع خدمة الديون إلى الصادرات إلى 13,2 في المائة، وهو ما يُعد مستوى قياسي منذ عام 2000. أما حصة الإيرادات الحكومية المخصصة لخدمة الدين العام والمكفول حكومياً، فكانت أقل من الحصة المسجلة في أقل البلدان نمواً، وانخفضت أيضاً من 9,8 في المائة في عام 2019 إلى 8,2 في المائة في عام 2020، للسبب نفسه. وبالمثل، شهدت حالة السيولة الخارجية تحسناً في عام 2020، حيث تجاوزت الاحتياطيات الدولية الدين القصير الأجل بمعدل يزيد عن سبع مرات، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض الدين قصير الأجل من 7,9 في المائة في عام 2019 إلى 5,7 في المائة في عام 2020. ولا يزال الدين العام المكفول حكومياً يمثل 86 في المائة من الدين الخارجي الطويل الأجل للبلدان المنخفضة الدخل و 75 في المائة من مجموع دينها الخارجي في عام 2020، الذي كان يملك معظمه دائنون رسميون متعدّدو الأطراف وثنائيون في عام 2019 (أحدث البيانات المتاحة)⁽³⁶⁾. وبالتالي، في حين كان ازدياد العجز عن سداد الدين الخارجي أقل حدة بقليل في البلدان المنخفضة الدخل مقارنة بأقل البلدان نمواً، فإن الأنماط تشير إلى هيمنة مشاكل الملاءة بالقدر نفسه، حيث اعتبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نيسان/أبريل 2021 أن

(35) انظر أيضاً A/75/281.

(36) حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات البنك الدولي.

نسبة تقرب من 45 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل (حسبما صنفها الأونكتاد) معرضة بدرجة كبيرة لمواجهة حالة مديونية حرجية.

19 - وعلى النحو المبين في تقريرين سابقين (A/74/234 و A/75/281)، تتسم حالات الدين الخارجي للبلدان المتوسطة الدخل (باستثناء الدول الجزرية الصغيرة النامية) منذ فترة بالتعرض لمخاطر ومواطن ضعف مرتبطة بالديون أكبر مما تواجهه معظم مجموعات البلدان النامية الأخرى، نتيجة شبه استبعادها من مصادر تمويل الدين الخارجي بشروط ميسرة، وبالتالي اعتمادها الأكبر على الأسواق المالية الدولية. فمبادرة تعليق سداد خدمة الديون مفتوحة فقط أمام 73 بلدا مؤهلا من بلدان المؤسسة الدولية للتنمية، ويُسنتى منها عدد كبير من البلدان المتوسطة الدخل الضعيفة ذات مستويات الديون المرتفعة. وبالإضافة إلى ذلك، إن نصف العدد القليل جدا من البلدان المتوسطة الدخل المؤهلة شاركت في المبادرة خوفاً من فقدان إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية⁽³⁷⁾. وفي حين أن الحصة الأكبر بكثير (مقارنة بالبلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً) من كل من الدين الخاص غير المضمون والدين القصير الأجل في مجموع الدين الخارجي الطويل الأجل انخفضت انخفاضاً طفيفاً في عام 2020، فإن ذلك يعكس أساساً الظروف التمويلية غير المؤاتية للعديد من البلدان المتوسطة الدخل طوال عام 2020⁽³⁸⁾. وعلى الرغم من أن نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات أقل مما هي عليه في البلدان المنخفضة الدخل وفي أقل البلدان نمواً، فقد ارتفعت إلى 148,2 في المائة في عام 2020 من 119,9 في المائة في عام 2019، وهو أعلى مستوى مسجل منذ عام 2005. وارتفعت نسبة مجموع خدمة الديون إلى الصادرات من 14,7 في المائة في عام 2019 إلى 17,5 في المائة في عام 2020، وهو مستوى أعلى بكثير مما كان عليه الحال في البلدان المنخفضة الدخل وفي أقل البلدان نمواً. كما ارتفعت حصة الإيرادات الحكومية التي انفتحت على خدمة الدين العام والمكفول حكومياً من 8,4 في المائة في عام 2019 إلى 9,0 في المائة في عام 2020. وعلى الرغم من أن نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الدين القصير الأجل سجلت زيادة طفيفة لتصل إلى 473,5 في المائة في عام 2020، مردها أساساً إلى انخفاض في الدين القصير الأجل، فإنها لا تزال أقل بكثير من المستوى المسجل في عام 2009 (675,6 في المائة)، مما يشير إلى تراجع السيولة الاحتياطية، ولا سيما فيما يتعلق بتعرض هذه المجموعة بدرجة أكبر لتقلبات تدفقات رؤوس أموال الحافظات المالية.

20 - وقد أثرت أزمة كوفيد-19 على القدرة على تحمل الدين الخارجي لدى البلدان المرتفعة الدخل (باستثناء الدول الجزرية الصغيرة النامية)، ولكن بدرجة أقل. وزادت نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الصادرات من 104,8 في المائة إلى 120,3 في المائة، وهي نسبة أقل أهمية من النسبة المسجلة في مجموعات البلدان الأخرى وإن كانت تصل إلى أعلى مستوى مسجل منذ عام 2000. وظلت خدمة الديون كحصة من الصادرات أقل بكثير من المستويات التي شهدتها المجموعات الأخرى (3,8 في المائة في عام 2020)، مسجلة زيادة طفيفة فقط عن عام 2019، مما يعكس حقيقة أن البلدان المرتفعة الدخل هي الأكثر

(37) حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى البيانات المتاحة على الرابط التالي: [www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/covid-](http://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/covid-19-debt-service-suspension-initiative)

Lars Jensen, "Sovereign debt vulnerabilities in developing economies: which countries are vulnerable and how much debt is at risk?" Development Futures Series Working Paper (New York, UNDP, 2021).

(38) صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي.

استفادة من عودة الأموال إلى البلدان النامية منذ الربع الثاني من عام 2020⁽³⁹⁾ والأهمية الأكبر لصادرات الصناعات التحويلية من البلدان المرتفعة الدخل التي شهدت انتعاشًا قويًا من الربع الثالث من عام 2020. وتعزى الحصّة المنخفضة من الإيرادات الحكومية التي أنفقت على خدمة الدين العام والمكفول حكوميا (3 في المائة في عام 2020) إلى حد كبير إلى أن هذا الدين يمثل أقل من نصف مجموع الدين الخارجي في البلدان المرتفعة الدخل. وعلى النقيض من ذلك، فإن السيولة الاحتياطية في تلك البلدان، رغم أنها ظلت ثابتة بين عامي 2019 و 2020، انخفضت إلى النصف تقريبًا منذ عام 2009 لتصل إلى 257,3 في المائة في عام 2020. وهذا الانخفاض إلى النصف، جنبًا إلى جنب مع حصة أكبر بكثير من الدين الخاص غير المضمون (53,5 في المائة) ومن الدين القصير الأجل (31,5 في المائة) في مجموع الدين الخارجي، يسلط الضوء على ضعفها الشديد إزاء تقلبات تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وانعكاسات مسارها.

21 - وتأثرت القدرة على تحمل الدين الخارجي لدى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في المقام الأول بانخفاض التحويلات وتراجع أسعار النفط، مما أدى إلى انكماش في عائدات الصادرات بنسبة 20 في المائة تقريبًا في عام 2020، أي أقل بقليل من النسبة المسجلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونتيجة لذلك، تدهور مؤشر الملاءة الخارجية: فقد بلغت نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الصادرات 158,7 في المائة، وهو أعلى مستوى مسجل منذ عام 2000، وارتفعت نسبة مجموع خدمة الديون إلى الصادرات إلى 27,5 في المائة، وهي أعلى نسبة مسجلة منذ عام 2000، باستثناء عام 2015. وتتمتع هذه المجموعة أيضًا بمستويات سيولة احتياطية عالية، حيث بلغت 689,3 في المائة في عام 2020.

باء - اتجاهات الدين الخارجي الرئيسية حسب مناطق البلدان النامية

22 - بالنسبة إلى مناطق البلدان النامية، كان لجائحة كوفيد-19 أثر شديد، وإن كان متنوعًا، على القدرة على تحمل الدين الخارجي، حيث أن مؤشر السيولة الخارجية فقط شهد اتجاهًا تصاعديًا أو مستقرًا في جميع المناطق. إلا أن السيولة الاحتياطية كانت أقل بكثير من أي مكان آخر في منطقتين مختلفتين للغاية، شرق آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث غطت الاحتياطيات الدولية الدين القصير الأجل بمعدل يقرب من 2,5 مرة فقط، مقارنة بما تراوح بين معدل 4 و 7 مرات في مناطق أخرى. ويمثل ذلك مدعاة قلق بالغ في حالة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي هي أكثر عرضة لمشاكل الملاءة الخارجية المتفاقمة. ومع ذلك، ينبغي ألا يغيب عن الذهن أن مؤشر نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الدين القصير الأجل عادة ما يقلل من أهمية مواطن الضعف من حيث السيولة، لأنه يستبعد تقلبات تدفقات الحافظات المالية لغير المقيمين إلى أسواق رأس المال الوطنية في اقتصادات الأسواق الناشئة ولا يراعي الوصول غير المتكافئ إلى شبكة الأمان المالي العالمية (إقراض صندوق النقد الدولي، ومبادلات البنوك المركزية، والترتيبات المالية الإقليمية) في جميع المناطق.

23 - وباستثناء شرق آسيا والمحيط الهادئ، تفاقم مشاكل الملاءة الخارجية في جميع المناطق. وكانت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي أفقر المناطق النامية، الأكثر تضررًا، حيث عززت الجائحة بقوة الاتجاهات المسجلة منذ عام 2015. وزادت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 158,3 في المائة في عام 2019 إلى 209,6 في المائة في عام 2020، وهو أعلى مستوى مسجل منذ عام 2000 وثاني أعلى نسبة على نطاق جميع المناطق (بعد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، مما يعكس

(39) الأونكتاد، تحديث بشأن تقرير التجارة والتنمية، وصندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي.

الانخفاض غير العادي في عائدات الصادرات بنسبة 20 في المائة في عام 2020 وزيادة بنسبة 5 في المائة في أرصدة الديون الخارجية. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة مجموع خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات ارتفاعاً كبيراً من 15,3 في المائة في عام 2019 إلى 20 في المائة في عام 2020، وهي أيضاً أعلى نسبة مسجلة منذ عام 2000. وواجهت كل من اقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ضغوطاً كبيرة مستمرة على حيزها المالي، حيث سجلت حصة الإيرادات الحكومية التي أنفقت على خدمة الدين العام والمكفول حكومياً زيادة عن أدنى مستوى لها في عام 2011 بمعدل أكثر من ثلاث مرات، لتصل إلى 10,5 في المائة في عام 2020. ويعكس الانخفاض الطفيف في هذا المؤشر من نسبة 11,7 المسجلة في عام 2019 النسبة العالية من البلدان المشاركة في مبادرة تعليق سداد خدمة الديون.

24 - وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكبر انخفاض في عائدات الصادرات في عام 2020 من بين جميع المناطق (28 في المائة) بسبب اعتماد المنطقة الكبير على صادرات النفط. ومع نمو أرصدة الديون الخارجية بما يزيد قليلاً عن 5 في المائة في عام 2020، ارتفعت نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الصادرات ارتفاعاً كبيراً من 97,8 في المائة في عام 2019 إلى مستوى قياسي جديد نسبته 144,5 في المائة في عام 2020، وارتفعت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من 10,3 في عام 2019 إلى 14,6 في المائة في عام 2020، وهو أيضاً أعلى مستوى مسجل منذ عام 2000. ومع تسجيل المنطقة انخفاضاً في الإيرادات الحكومية بنسبة 20 في المائة في عام 2020 (الأعلى بعد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، فإن حصة الإيرادات الحكومية المخصصة لمدفوعات خدمة الديون المتعلقة بالدين العام والمكفول حكومياً ظلت تشهد الاتجاه التصاعدي المسجل منذ عام 2009، حيث وصلت إلى 8,8 في المائة في عام 2020، مع استعادة المنطقة أيضاً من مبادرة تعليق سداد خدمة الديون بدرجة أقل من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهذه المنطقة كانت المنطقة الوحيدة التي سجلت انخفاضاً (طفيفاً) في السيولة الاحتياطية الخارجية.

25 - ومن بين جميع المناطق، سجلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكبر انخفاض في نمو الناتج في عام 2020، عند حوالي 7 في المائة، وهو أكبر انخفاض شهدته منذ 120 عاماً⁽⁴⁰⁾. إلا أن انخفاض عائدات الصادرات في المنطقة، رغم تقلصها بشكل كبير في عام 2020 (بنسبة 14,6 في المائة)، كان أقل من الانخفاض المسجل في شرق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بسبب هيكل الصادرات الأكثر تنوعاً، وارتفع مجموع أرصدة الديون الخارجية بوتيرة أقل بكثير في عام 2020 (1,47 في المائة مقارنة بمعدل متوسطه 7,44 في المائة بين عامي 2009 و 2020). ومع ذلك، سجلت المنطقة بالفعل أسوأ معدل من حيث مؤشري الملاءة الخارجية قبل نقشي الجائحة، حيث بلغت نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الصادرات 186,7 في المائة ونسبة مجموع خدمة الديون إلى الصادرات 29,3 في المائة في عام 2019. وفي عام 2020، سجل المؤشران ارتفاعاً آخر، ليصلا إلى 221,8 في المائة و 31,5 في المائة على التوالي، وهما أعلى نسبتي على نطاق جميع المناطق. وسجلت نسبة خدمة الدين العام والمكفول حكومياً إلى الإيرادات الحكومية انخفاضاً طفيفاً، من 11 في المائة في عام 2019 إلى 10 في المائة في عام 2020، وإن بقي ذلك أعلى بكثير من المستويات التي أعقبت الأزمة المالية العالمية.

(40) Economic Commission for Latin America and the Caribbean, Fiscal Panorama of Latin America and the Caribbean: Fiscal Policy Challenges for Transformative Recovery post-COVID-19, (Santiago, 2021).

26 - وسجلت الاقتصادات النامية في أوروبا ووسط آسيا ثاني أعلى نسبة من مجموع الدين الخارجي إلى الصادرات في عام 2020 (172 في المائة مقارنة بنسبة 139 في المائة في عام 2019)، وهي أقل من النسبة المسجلة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقط. وفي هذه المنطقة، لم ترتفع أرصدة الديون الخارجية في عام 2020، مع تدهور ملاءتها الخارجية الناجم حصرياً عن انخفاض عائدات الصادرات بنحو 19 في المائة في عام 2020 بسبب الاعتماد الكبير على صادرات النفط و السلع الطاقة الأخرى. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة مجموع خدمة الديون إلى الصادرات من 25 في المائة في عام 2019 إلى 31 في المائة في عام 2020، وهي أعلى زيادة مسجلة في جميع المناطق. وظلت حصة الإيرادات الحكومية المخصصة لخدمة الدين العام والمكفول حكومياً مستقرة منذ عام 2019، عند نسبة أعلى بقليل من 7 في المائة، مما يعكس جزئياً انخفاض حصة الدين العام والمكفول حكومياً في مجموع الدين الخارجي، خلافاً لما شهدته المناطق الأخرى.

27 - وفي جنوب آسيا، زادت نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الصادرات من 125 في المائة في عام 2019 إلى 147 في المائة في عام 2020، وهو ما يمثل أعلى مستوى مسجل منذ عام 2003، ويعكس، بالإضافة إلى انخفاض عائدات الصادرات بسبب الجائحة، نمواً أسرع في الدين القصير الأجل (بحوالي 6 في المائة) مقارنة بالمناطق الأخرى، باستثناء شرق آسيا والمحيط الهادئ. ونتيجة لذلك، ارتفعت أيضاً نسبة مجموع خدمة الديون إلى الصادرات، من 12 في المائة في عام 2019 إلى 14,5 في المائة في عام 2020، لتواصل الاتجاه التصاعدي الذي شهدته منذ عام 2011. وعلى النقيض من ذلك، فإن حصة الإيرادات الحكومية التي أنفقت على خدمة الدين العام والمكفول حكومياً أقل بكثير مما كان عليه الحال في معظم المناطق الأخرى، مع تسجيل زيادة طفيفة فقط من عام 2019 إلى 5,4 في المائة في عام 2020، نظراً إلى أن عبء الدين العام والمكفول حكومياً كان أقل نسبياً في مجموع الدين الخارجي مقارنة بالمجموعات الأخرى وحتى بالنظر إلى تسجيل انخفاض معتدل في خدمة الديون المتعلقة بهذا الدين في عام 2020.

28 - وعلى الرغم من أن منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (باستثناء الصين) سجلت أضعف أداء اقتصادي لها منذ ما لا يقل عن 30 عاماً، مع انكماش الناتج بنسبة 1,0 في المائة في عام 2020، فإن أداء المنطقة كان جيداً نسبياً بسبب زيادة فعالية مكافحة الجائحة، والانتعاش السريع للإنتاج الوطني والأداء القوي لصادرات البضائع⁽⁴¹⁾. علاوة على ذلك، فإن مستوى تعرض المنطقة لمواطني الضعف المرتبطة بالدين الخارجي كان الأدنى عند بدء تفشي الجائحة، حيث كانت جميع المؤشرات تقريباً أقل من تلك التي شهدتها المناطق الأخرى. أما مؤشر الملاءة الوحيد الذي سجل تدهوراً معتدلاً في عام 2020، فكان نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الصادرات، التي ارتفعت من 83,6 في المائة إلى 92,2 في المائة، حيث أن أداء الصادرات الإيجابي لم يكن كافياً للتعويض عن نمو الدين الخارجي، الأعلى على نطاق جميع المناطق (7,3 في المائة)، نظراً إلى أن المنطقة هي المستقبل الرئيسي من تحسن الظروف التمويلية في الأسواق المالية الدولية منذ منتصف عام 2020. وعلى الرغم من تسجيل زيادة طفيفة في عام 2020 في حصة دينها العام والمكفول حكومياً المنخفضة تاريخياً في مجموع الدين الخارجي بسبب الجائحة، شهدت المنطقة زيادة طفيفة في حصة الإيرادات الحكومية التي أنفقت على خدمة الدين العام والمكفول حكومياً، وإن وصلت فقط إلى مستوى 1,5 في المائة المنخفض للغاية في عام 2020. وعلى النقيض من ذلك، فإن مستوياتها من السيولة الاحتياطية من حيث الاحتياطيات الدولية أقل بكثير مما كانت عليه قبل عقد من الزمن والأدنى بين جميع المناطق.

(41) Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, Economic and social Survey of Asia and the Pacific 2021: Towards post-COVID-19 Resilient Economies (Bangkok, 2021).

ثالثاً - المبادرات والمقترحات والتوصيات السياسية

29 - تشير الاتجاهات المبينة في الفرع ثانياً إلى أن تقادي أزمات الديون السيادية المتصاعدة في العالم النامي كان ممكناً في عام 2020، إلا أن مصاعب الملاءة الأساسية لم تعالج، وتزايدت الضغوط الجديدة المفروضة على القدرة على تحمل الدين الخارجي. ففي الواقع، إن استجابة المجتمع الدولي لحالة المديونية الحرجة المتزايدة أثناء الجائحة تمثلت إلى حد كبير في تأجيل معالجة هذه المسألة من خلال تفضيل عمليات التجميد الجزئي لمدفوعات خدمة الديون والإقراض الطارئ متعدد الأطراف بشروط ميسرة (ديون جديدة) على الاضطلاع بعملية شاملة ومنسقة لتخفيف عبء الديون. وينشأ الخطر الأكبر على الانتعاش الاقتصادي في البلدان النامية، وبالتالي أيضاً على استقرار أو تحسين القدرة على تحمل الدين، من الضغوط المفروضة لاعتماد سياسات نقدية وسياسات لضبط أوضاع المالية العامة سابقة لأوانها بسبب اقتران ثلاثة عوامل رئيسية: ارتفاع مدفوعات خدمة الديون المتعلقة بالديون المتراكمة في الماضي؛ والآثار السلبية للضغوط التضخمية في الاقتصادات المتقدمة النمو على تكاليف الاقتراض وتدفقات رأس المال وأسعار الصرف؛ وشروط النقشف المرتبطة بالإقراض الجديد متعدد الأطراف وتخفيف عبء الديون. وقد يؤدي ذلك إلى فترات مطولة من التكيف الوطني الانكماشية، وحيثما يثبت في نهاية المطاف عدم كفاية ذلك لخدمة عبء الدين الخارجي، إلى حالات تخلف عن السداد متأخرة ومكلفة. وكما ورد في موجز سياساتي صدر مؤخراً عن الأمم المتحدة بشأن حلول لمشاكل السيولة والديون، فإن "الآن هو وقت العمل"⁽⁴²⁾.

ألف - المبادرات والمقترحات الرئيسية الحالية

30 - توفر مبادرة تعليق سداد خدمة الديون، على النحو المشار إليه في الفرع ثانياً، إرجاء مؤقتاً للبلدان المشاركة تشتد الحاجة إليه، وإن كان ذلك على نطاق محدود. ووفقاً للتوقعات الحالية، قد تغطي المبادرة مبلغاً قدره 30,3 بليون دولار من التزامات الديون الخارجية المستحقة على البلدان المدينة المشاركة للدائنين الثنائيين في الفترة ما بين أيار/مايو 2020 وكانون الأول/ديسمبر 2021، في حال مشاركة جميع البلدان المؤهلة. ويمثل ذلك المبلغ ما يقرب من خمس (21 في المائة) مدفوعات خدمة الديون المستحقة على البلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة تعليق سداد خدمة الديون والمتعلقة بدينها العام والمكفول حكومياً في عامي 2020 و 2021 (المقدرة بمبلغ 87,1 بليون دولار) وحوالي نصف هذه المدفوعات المستحقة للدائنين الثنائيين (34,3 بليون دولار) في الفترة نفسها⁽⁴³⁾. ولا يغطي سوى 1,3 في المائة من مجموع مدفوعات خدمة الدين الخارجي المستحقة في جميع البلدان النامية (1,39 تريليون دولار) و 6,6 في المائة من هذه المدفوعات المستحقة في البلدان المتوسطة الدخل (277,4 بليون دولار) في عام 2020 وحده. وفي 8 آذار/مارس 2021، اعتبر صندوق النقد الدولي أن 43 بلداً من أصل 73 بلداً مؤهلاً من بلدان المؤسسة الدولية للتنمية طلبت المساعدة في إطار المبادرة، مما يمثل تعليقاً لسداد خدمة الديون بقيمة 5,7 بلايين دولار في عام 2020. وفي إطار هذا السيناريو، من المتوقع أن يشمل تعليق سداد خدمة الديون مبلغاً آخر

(42) الأمم المتحدة، "حلول لمشاكل السيولة والديون من أجل الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: الآن هو وقت العمل"، موجز سياساتي، آذار/مارس 2021.

(43) تستند حسابات أمانة الأونكتاد إلى قاعدة بيانات البنك الدولي لإحصاءات الديون الدولية. وتغطي البيانات المتاحة 68 بلداً مؤهلاً للاستفادة من مبادرة تعليق سداد خدمة الديون. وتستند الاسقاطات المتعلقة ببيانات مدفوعات خدمة الديون لعامي 2020 و 2021 إلى البيانات المبلغ عنها من خلال نظام إبلاغ البيانات من المدينين في البنك الدولي بحلول نهاية عام 2018؛ أنظر <https://datatopics.worldbank.org/debt/ids>.

بقيمة 7,3 بلايين دولار بالنسبة إلى البلدان المشاركة في النصف الأول من عام 2021⁽⁴⁴⁾. ومع اقتراب نهاية المبادرة واستحقاق مدفوعات كبيرة لسداد أصل الدين في العديد من البلدان النامية في غضون سنتين إلى ثلاث سنوات، بما في ذلك البلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة تعليق سداد خدمة الديون، من الواضح أن نطاقها ومدتها لم يكونا كافيين لتفادي، بدلاً من تأجيل، حالة مديونية خارجية حرجية، حتى في أفقر البلدان النامية فقط.

31 - وشملت المقترحات المتعلقة بمعالجة تخفيف عبء الديون في حالات الطوارئ والقيود المفروضة على السيولة، بسبل منها مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده التي أطلقها الأمين العام بالاشتراك مع رئيس وزراء كندا وجامايكا⁽⁴⁵⁾، إلغاء الديون، وبرامج مبادلة الديون، وبرامج إعادة شراء الديون بالنسبة إلى الديون التجارية، وإعادة توصيف أو مبادلة الديون المستحقة للدائنين الرسميين بشروط أكثر يسراً، وتخصيص حقوق سحب خاصة جديدة وإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة إلى البلدان الضعيفة، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، وتمديد وتوسيع مبادرة تعليق سداد خدمة الديون والإطار المشترك لمعالجة الديون بعد انتهاء مبادرة تعليق سداد خدمة الديون ليشمل البلدان الضعيفة المتوسطة الدخل، فضلاً عن برامج ضمانات البنك الدولي وغيره من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتيسير مشاركة الدائنين من القطاع الخاص في المبادرة⁽⁴⁶⁾. ويُحرز حالياً تقدم ملموس في إطار هذه المقترحات فيما يتعلق ببرامج مبادلة الديون فقط، وذلك في إطار مبادرة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ لمنطقة البحر الكاريبي⁽⁴⁷⁾ وآلية مقايضة الديون مقابل العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها مؤخراً اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا⁽⁴⁸⁾.

32 - وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من المقترحات التي تستهدف اتخاذ تدابير متوسطة إلى طويلة الأجل لتجنب أزمات الديون السيادية في العالم النامي - والتي يندرج العديد منها أيضاً في إطار مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده - تراوحت بين زيادة شفافية الديون وتعزيز أدوات تمويل الديون القائمة على السوق والمرتبطة بشواغل طويلة الأجل، مثل أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ، وإجراء إصلاحات لتقييمات القدرة على تحمل الديون في هذا الصدد، وتعزيز الأدوات القانونية والصكوك القانونية غير الملزمة الوطنية والدولية للحد من الدعاوى التي يرفعها الدائنون غير المتعاونين، وإجراء المزيد من الإصلاحات الكاملة لآليات تسوية الديون السيادية.

(44) انظر www.imf.org/en/About/FAQ/sovereign-debt.

(45) انظر www.un.org/en/coronavirus/financing-development. انظر أيضاً تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2021.

(46) Patrick Bolton and others, "Born out of necessity: a debt standstill for Covid-19", Centre for Economic Policy Research Policy Insight No. 103, April 2020.

(47) انظر، على سبيل المثال، www.cepal.org/sites/default/files/news/files/19-00814-debt_initiative_flyer-web.pdf.

(48) انظر، على سبيل المثال، www.unescwa.org/news/launch-escwa-climate-sdgs-debt-swap-initiative.

33 - وكان من بين أهم التطورات اعتماد مجموعة العشرين الإطار المشترك لمعالجة الديون بعد انتهاء مبادرة تعليق سداد خدمة الديون⁽⁴⁹⁾. وفي حين تم الترحيب بذلك على نطاق واسع كخطوة أولى نحو اعتماد نهج أكثر شمولاً لإزاء آليات تسوية الديون السيادية، لا تزال الشواغل قائمة في مجالين رئيسيين. أولاً، يقتصر الإطار على البلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة تعليق سداد خدمة الديون والدائنين الثنائيين من مجموعة العشرين، حيث يُتوقع من البلدان المستفيدة أن تسعى على الأقل إلى الحصول على معاملة متساوية من الدائنين الثنائيين والدائنين من القطاع الخاص الآخرين. وقد يشكل ذلك تحدياً لا يمكن التغلب عليه بالنسبة إلى البلدان النامية الفقيرة ذات القدرة المحدودة على التفاوض مقابل مجموعات الدائنين القوية من القطاع الخاص. ثانياً، إن الإطار يكرر نهجاً في تقييمات القدرة على تحمل الديون وما يتصل بها من شروط سياساتية لتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها تؤكد على برامج التقشف الوطنية⁽⁵⁰⁾. وهذا غير كافٍ بشكل خاص في السياق الحالي، حيث يواجه العديد من البلدان النامية بالفعل قيوداً مبكرة على حيز سياساتها المالية والنقدية بسبب النمط غير المتكافئ للانتعاش الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، في وقت تكون فيه سياسات مواجهة التقلبات الدورية أساسية لتعافيها.

34 - وظل التقدم المحرز حتى الآن في إطار هذه التدابير يركز إلى حد كبير على مجالين كانا بالفعل من المجالات ذات الأولوية قبل أزمة كوفيد-19: زيادة تعزيز شفافية الديون، ولا سيما في البلدان المدينة؛ والاستخدام الموسع لأدوات التمويل المبتكرة القائمة على السوق (مثل شروط العمل الجماعي المعزز في السندات السيادية، وصكوك الديون الحكومية المشروطة، والسندات الخضراء) في منع أزمات الديون وحلها على حد سواء⁽⁵¹⁾.

باء - التوصيات السياسية

35 - يلزم اتباع نهج أكثر حسماً في توفير تخفيف استثنائي وكبير لعبء الديون في مرحلة ما بعد الجائحة وإلغائها من أجل تقادي عقد ضائع آخر في البلدان النامية. وينبغي أن يستند ذلك إلى مواطن الضعف الحالية المرتبطة بالديون (بدلاً من معايير الدخل) وأن يهدف إلى تيسير الانتعاش الاقتصادي المستدام من الجائحة في البلدان النامية. وإن عدم مراعاة الطابع الملح لعملية إرساء عبء ديون البلدان النامية على أساس أكثر استقراراً على المدى الطويل من خلال القيام الآن بتخفيف عبء الديون وإدارتها بشكل مجد سيجعل إجراءات حل الأزمات التي ستتشأ في المستقبل أكثر تكلفة للمدنيين وكذلك للدائنين في نهاية المطاف.

(49) مجموعة العشرين، بيان صادر عن الاجتماع الاستثنائي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، المرفق الأول.

(50) يربط الإطار صراحةً بين معالجة الديون و "برنامج مستوف لشروط الشريحة الائتمانية العليا مدعوم من صندوق النقد الدولي"، أي الشروط المعيارية التي يفرضها صندوق النقد الدولي على القروض.

(51) IMF, "The international architecture for resolving sovereign debt involving private-sector creditors: recent developments, challenges, and reform options", policy paper, No. 2020/043, 23 September 2020.

36 - وتتمثل إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون توفير تخفيف شامل لعبء الديون وإلغائها في مرحلة ما بعد الجائحة، أو حتى تعليق سداد خدمة الديون مؤقتاً كما هو الحال في إطار مبادرة تعليق سداد خدمة الديون، في عدم وجود آليات لضمان مشاركة الدائنين من القطاع الخاص، نظراً لزيادة ملكيتهم للديون السيادية للبلدان النامية على مدى العقدين الماضيين (انظر A/74/234 و A/75/281). وبالنسبة إلى بعض البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً التي يملك الدائنون الرسميون نسبة كبيرة من دينها العام والمكفول حكومياً، إن خطر أن تُدفع المبالغ المخصصة لتخفيف عبء الديون للدائنين من القطاع الخاص محدود، وينبغي النظر في إلغاء الديون لمرة واحدة بما يتجاوز مبلغ البليون دولار الذي يتيح حالياً صندوق النقد الدولي إلى 29 اقتصاداً من أفقر الاقتصادات من خلال صندوقه الاستثماري لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون. إلا أن مشاركة الدائنين من القطاع الخاص في مبادرات تخفيف عبء الديون أمر أساسي بالنسبة إلى عدد متزايد من البلدان النامية، بما في ذلك الأسواق شبه الناشئة والبلدان المتوسطة الدخل.

37 - وفي ظل غياب إصلاحات شاملة لبنية الديون السيادية الدولية، بما في ذلك مشاركة الجهات الدائنة القانونية في مبادرات تخفيف عبء الديون، ومقترحات لتشجيع برامج إعادة شراء الديون بالنسبة إلى الديون التجارية (التداول بخصومات كبيرة) و/أو تقديم ضمانات للدائنين المشاركين من القطاع الخاص بأن تُسدد في المستقبل كامل قيمة التزامات الديون بعد تطبيق التخفيض في قيمتها الاسمية من جانب المقرضين الدوليين. وفي سياق أي مبادرة لتخفيف عبء الديون في مرحلة ما بعد الجائحة، قد يكون التمويل المتعدد الأطراف لهذه المبادرات كبيراً نظراً إلى شمول حالة المديونية الحرجة والدور الأكبر للديون السيادية المملوكة للقطاع الخاص مما كان عليه الحال، على سبيل المثال، في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون. إلا أنه يجب تقييم ذلك في ضوء تكاليف الفرص الضائعة نتيجة تصاعد أزمات الديون في غياب تخفيف فعال لعبء الديون في مرحلة ما بعد الجائحة.

38 - وعلاوة على ذلك، فإن قدرة حاملي السندات من القطاع الخاص على مقاومة المشاركة في مبادرات تخفيف عبء الديون ييسرها الافتقار إلى الشفافية في أسواق السندات السيادية والدور القوي للمستثمرين المؤسسيين. وتعتبر المبادئ الطوعية للشفافية في الديون التي وضعها معهد المالية الدولية⁽⁵²⁾ خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، لكنها تستبعد صراحة السندات المدرجة في البورصة على أساس أنها مشمولة بالفعل بمتطلبات إفصاح كافية. وكما تدل بحوث أجريت مؤخراً⁽⁵³⁾، فإن هذا الوضع بعيد كل البعد عن الحال في الممارسة العملية. وتشمل التدابير المقترحة لتحسين الشفافية تعهد سجل عام لبيانات القروض والديون يشمل السندات السيادية بالإضافة إلى أدوات الاقتراض الأخرى ويوفر تغطية كبيرة على نطاق البلدان النامية من مختلف فئات الدخل، بالإضافة إلى تحسين اللوائح المتعلقة بالإفصاح عن عقود السندات السيادية وحيازاتها.

(52) انظر www.iif.com/Publications/ID/3387/PageID/3387/Voluntary-Principles-For-Debt-Transparency.

(53) Daniel Munevar, "Sleep now in the fire: sovereign bonds and the covid-19 debt crisis" (Brussels, 2020). Odette Lienau, "UNCTAD comment on the Institute of International Finance draft voluntary principles for debt transparency", 10 May 2019. European Network on Debt and Development, 2021.

39 - وكخطوة أولى نحو إصلاح جوهري أكبر لهيكل الدين الدولي، يظل التقدم في مجالين رئيسيين ضروريا لتيسير تخفيف عبء الديون (انظر أيضا A/75/281):

1' إطار دولي شفاف ويمكن التنبؤ به لتجميد سداد الديون. لقد أظهرت جائحة كوفيد-19 بوضوح تكاليف عدم وجود مثل هذه الآلية. ومن الواضح أن هذه الآلية يجب أن تكون محدودة المدة وأن توفر تدابير تمويل مؤقتة لحماية استمرار عمل الاقتصاد المدين، فضلا عن التجميد التلقائي لإجراءات التقاضي التي يتخذها الدائنون أثناء تجميد سداد الديون. وينبغي تفعيل الآلية بناء على طلب المدين وإقرارها من خلال إجراء مستقل يضم الدائنين والمدينين؛

2' تقييمات القدرة على تحمل الديون وأدواتها التي تدمج بشكل منهجي احتياجات تمويل التنمية طويلة الأجل، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف المناخية الدولية⁽⁵⁴⁾. وسيمثل ذلك مساهمة هامة في تجنب العودة المبكرة إلى عمليات ضبط أوضاع المالية العامة التي تؤدي إلى نتائج عكسية، مثل تلك التي تهدد حاليًا بتقويض تعافي البلدان النامية من الجائحة.

40 - وكما أوضحت الخبرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تقريرها الأخير عن وكالات تقدير الجدارة الائتمانية (انظر A/HRC/46/29)⁽⁵⁵⁾، إن الدور الإشكالي لهذه الوكالات، ولا سيما "الثلاث الكبرى"، في النظام المالي الدولي كان واضحا بشكل خاص في سياق الجهود المبذولة للتخفيف من أثر أزمة كوفيد-19 على قدرة البلدان النامية على تحمل الديون. وعلى الرغم من أن وكالات تقدير الجدارة الائتمانية لم تخفض مستوى تصنيف البلدان من جراء مشاركتها في مبادرة تعليق سداد خدمة الديون، فقد منعتها من السعي إلى الحصول على معاملة متساوية من الدائنين من القطاع الخاص لأن ذلك كان من شأنه أن يمثل حالة تخلف عن سداد الديون وأن يؤدي بالتالي إلى تخفيض مستوى التصنيف. وقد يؤدي ذلك أيضا إلى إعاقة المشاركة في الإطار المشترك لمجموعة العشرين المتعلق بمعالجة الديون بعد انتهاء مبادرة تعليق سداد خدمة الديون. وقد عزز هذا السلوك الآلي في أوقات الأزمات الكبرى شواغل طويلة أمد تتصل بالتركز السوقي العالي، والمنهجيات المثيرة للجدل، وحالات تضارب المصالح الناشئة عن منح تصنيفات للعملاء الذين يدفعون تكاليف الحصول عليها والآثار المعاكسة للدورة الاقتصادية على تدفقات رأس المال. لذلك، ينبغي السعي على سبيل الاستعجال إلى التماس مقترحات بشأن إيجاد وكالة عامة دولية لتقدير الجدارة الائتمانية، وإجراء إصلاحات تنظيمية للوكالات الخاصة لتقدير الجدارة الائتمانية وتضمين تصنيفاتها مؤشرات إنمائية واجتماعية وبيئية.

(54) انظر، على سبيل المثال، Penelope Hawkins and Daniela Magalhães Prates, "Global financial safety nets, SDRs and sustainable development finance: can the options on the table deliver needed fiscal space?", UNCTAD project paper 01/21, sect. 4, 2021.

(55) انظر أيضا Griffith-Jones and M. Kraemer, "Credit ratings and developing economies", Department of Economic and Social Affairs working paper, forthcoming.

41 - وفي حين أنه يؤمل إحراز تقدم في هذه المجالات نظرا إلى حجم أزمة كوفيد-19 وضرورة دعم عمليات تعافي البلدان النامية من خلال تدابير استثنائية وشاملة لتخفيف عبء الديون وإلغائها، فإن اتباع نهج أكثر منهجية لإصلاح بنية الديون السيادية سيكون ضروريا على المدى الطويل. وتتمثل الخطوة الحاسمة في هذا الاتجاه في تكليف وكالة دولية مستقلة تضم خبراء، ومخصصة الغرض، بتقديم توصيات بشأن إدخال تحسينات تدريجية مطردة على الهيكل المالي الدولي الذي يتعامل مع الديون السيادية، وتنسيقها وتيسيرها⁽⁵⁶⁾.

(56) UNCTAD, “A modest proposal for a global sovereign debt authority” (صدر قريبا).

مرفق

الدين الخارجي للبلدان النامية حسب مجموعات البلدان النامية

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

| ٢٠٢٠ ^{١)} | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠٢٠-٢٠٠٩ متوسط الفترة | |
|--------------------------------|----------|----------|---------|---------------------------|--|
| جميع البلدان النامية | | | | | |
| 11 304,3 | 10 805,9 | 10 213,8 | 9 687,1 | 8 442,7 | مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ب) |
| 8 192,4 | 7 737,0 | 7 220,0 | 6 957,9 | 5 946,8 | الدين الخارجي الطويل الأجل |
| %52,1 | %50,7 | %50,6 | %49,7 | %49,2 | الدين العام والمكفول حكوميا /الدين الخارجي الطويل الأجل |
| %47,9 | %49,3 | %49,4 | %50,3 | %50,8 | الدين الخاص غير المضمون/الدين الخارجي الطويل الأجل |
| 2 885,5 | 2 876,8 | 2 822,2 | 2 585,5 | 2 341,4 | الدين الخارجي القصير الأجل |
| 1 388,7 | 1 441,3 | 1 309,8 | 1 169,7 | 991,1 | مجموع خدمة الدين الخارجي |
| معدل الاستدانة ^(ج) | | | | | |
| %32,5 | %29,9 | %28,9 | %29,2 | %28,0 | مجموع الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي |
| %128,9 | %110,0 | %101,4 | %107,4 | %96,1 | مجموع الدين الخارجي/الصادرات ^(د) |
| %4,0 | %4,0 | %3,7 | %3,5 | %3,3 | مجموع خدمة الديون/الناتج المحلي الإجمالي |
| %15,8 | %14,7 | %13,0 | %13,0 | %11,3 | مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(د) |
| %298,9 | %285,7 | %280,5 | %306,4 | %335,6 | الاحتياطيات/الدين القصير الأجل |
| %4,4 | %4,7 | %4,5 | %4,1 | %3,9 | خدمة الديون المتعلقة بالدين العام والمكفول حكوميا/الإيرادات الحكومية |
| البلدان النامية المرتفعة الدخل | | | | | |
| 7 787,6 | 7 441,7 | 7 070,6 | 6 599,8 | 5 705,8 | مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ب) |
| 5 223,9 | 4 915,6 | 4 582,9 | 4 369,4 | 3 677,2 | الدين الخارجي الطويل الأجل |
| %46,5 | %45,4 | %45,3 | %44,15 | %44,0 | الدين العام والمكفول حكوميا/الدين الخارجي الطويل الأجل |
| %53,5 | %54,6 | %54,7 | %55,9 | %56,0 | الدين الخاص غير المضمون/الدين الخارجي الطويل الأجل |
| 2 452,4 | 2 429,4 | 2 408,1 | 2 178,4 | 1 961,7 | الدين الخارجي القصير الأجل |
| 930,2 | 992,2 | 881,8 | 805,9 | 649,6 | مجموع خدمة الدين الخارجي |
| معدل الاستدانة ^(ج) | | | | | |
| %31,4 | %29,1 | %27,9 | %28,0 | %26,9 | مجموع الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي |
| %120,3 | %104,8 | %96,5 | %99,6 | %89,4 | مجموع الدين الخارجي /الصادرات ^(د) |
| %3,8 | %3,9 | %3,5 | %3,4 | %3,1 | مجموع خدمة الديون/الناتج المحلي الإجمالي |
| %14,4 | %14,0 | %12,0 | %12,2 | %10,2 | مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(د) |
| %257,3 | %251,9 | %250,7 | %278,8 | %306,9 | الاحتياطيات/الدين القصير الأجل |
| %2,9 | %3,4 | %3,0 | %3,1 | %2,8 | خدمة الديون المتعلقة بالدين العام والمكفول حكوميا/الإيرادات الحكومية |
| البلدان النامية المتوسطة الدخل | | | | | |

| متوسط الفترة | | | | | |
|-------------------------------------|---------|---------|---------|-----------|---|
| 2020 ^(أ) | 2019 | 2018 | 2017 | 2020-2009 | |
| 2 355,4 | 2 224,6 | 2 063,1 | 1 954,6 | 1 665,5 | مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ب) |
| 1 972,9 | 1 843,0 | 1 704,8 | 1 605,3 | 1 361,2 | الدين الخارجي الطويل الأجل |
| %66,7 | %65,8 | %66,1 | %65,6 | %65,5 | الدين العام والمكفول حكومياً/الدين الخارجي الطويل الأجل |
| %33,3 | %34,2 | %33,9 | %34,4 | %34,5 | الدين الخاص غير المضمون/الدين الخارجي الطويل الأجل |
| 308,5 | 319,9 | 301,4 | 294,4 | 254,3 | الدين الخارجي القصير الأجل |
| 277,4 | 272,9 | 237,7 | 213,9 | 184,7 | مجموع خدمة الدين الخارجي |
| | | | | | معدل الاستدانة ^(ج) |
| %32,3 | %29,2 | %28,5 | %28,1 | %27,0 | مجموع الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي |
| %148,2 | %119,8 | %110,9 | %117,7 | %105,5 | مجموع الدين الخارجي/الصادرات ^(د) |
| %3,8 | %3,6 | %3,3 | %3,1 | %3,0 | مجموع خدمة الديون/الناتج المحلي الإجمالي |
| %17,5 | %14,7 | %12,7 | %12,8 | %11,7 | مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(د) |
| %475,3 | %409,0 | %395,0 | %410,9 | %458,8 | الاحتياجات/الدين القصير الأجل |
| %8,9 | %8,4 | %7,7 | %7,1 | %6,9 | خدمة الديون المتعلقة بالدين العام والمكفول حكومياً/الإيرادات الحكومية |
| البلدان النامية المنخفضة الدخل | | | | | |
| 176,5 | 165,3 | 154,8 | 143,5 | 121,4 | مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ب) |
| 154,0 | 142,7 | 134,2 | 125,3 | 103,8 | الدين الخارجي الطويل الأجل |
| %85,9 | %87,9 | %88,2 | %89,7 | %90,1 | الدين العام والمكفول حكومياً/الدين الخارجي الطويل الأجل |
| %14,1 | %12,1 | %11,8 | %10,3 | %9,9 | الدين الخاص غير المضمون/الدين الخارجي الطويل الأجل |
| 10,1 | 13,1 | 11,7 | 9,3 | 8,8 | الدين الخارجي القصير الأجل |
| 10,3 | 9,1 | 6,9 | 5,6 | 5,3 | مجموع خدمة الدين الخارجي |
| | | | | | معدل الاستدانة ^(ج) |
| %34,0 | %31,5 | %31,1 | %31,6 | %28,5 | مجموع الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي |
| %220,5 | %178,7 | %167,9 | %173,9 | %153,2 | مجموع الدين الخارجي/الصادرات ^(د) |
| %2,1 | %1,8 | %1,5 | %1,3 | %1,3 | مجموع خدمة الديون/الناتج المحلي الإجمالي |
| %13,2 | %10,1 | %7,7 | %7,0 | %6,8 | مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(د) |
| %728,0 | %531,9 | %594,2 | %587,0 | %686,7 | الاحتياجات/الدين القصير الأجل |
| %8,2 | %9,8 | %7,6 | %6,7 | %5,9 | خدمة الديون المتعلقة بالدين العام والمكفول حكومياً/الإيرادات الحكومية |
| الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية | | | | | |
| 984,8 | 974,3 | 925,3 | 989,1 | 950,0 | مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ب) |
| 841,7 | 835,7 | 798,1 | 857,9 | 804,6 | الدين الخارجي الطويل الأجل |
| %46,1 | %42,2 | %41,3 | %42,8 | %39,9 | الدين العام والمكفول حكومياً/الدين الخارجي الطويل الأجل |
| %53,9 | %57,8 | %58,7 | %57,2 | %60,1 | الدين الخاص غير المضمون/الدين الخارجي الطويل الأجل |
| 114,5 | 114,4 | 101,0 | 103,4 | 116,6 | الدين الخارجي القصير الأجل |

| ٢٠٢٠ ^(أ) | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | متوسط الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٩ | | |
|--------------------------------------|--------|--------|---------------------------|-----------|---|
| | | | ٢٠١٧ | ٢٠٠٩-٢٠١٧ | |
| 170,8 | 167,2 | 183,5 | 144,3 | 151,5 | مجموع خدمة الدين الخارجي |
| | | | | | معدل الاستدانة ^(ب) |
| %44,9 | %40,4 | %39,6 | %45,3 | %40,1 | مجموع الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي |
| %158,7 | %126,5 | %116,9 | %151,5 | %128,7 | مجموع الدين الخارجي/الصادرات ^(ج) |
| %7,8 | %6,9 | %7,9 | %6,6 | %6,4 | مجموع خدمة الديون/الناتج المحلي الإجمالي |
| %27,5 | %21,7 | %23,2 | %22,1 | %20,5 | مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(ج) |
| %683,9 | %635,7 | %619,3 | %565,2 | %525,8 | الاحتياطيات/الدين القصير الأجل |
| %7,3 | %7,0 | %10,3 | %6,2 | %6,0 | خدمة الديون المتعلقة بالدين العام والمكفول حكومياً/الإيرادات الحكومية |
| أقل البلدان نمواً | | | | | |
| 411,3 | 384,7 | 354,0 | 329,5 | 281,4 | مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ب) |
| 359,0 | 334,1 | 308,5 | 284,1 | 238,8 | الدين الخارجي الطويل الأجل |
| %82,7 | %81,9 | %83,2 | %84,1 | %84,0 | الدين العام والمكفول حكومياً/الدين الخارجي الطويل الأجل |
| %17,3 | %18,1 | %16,8 | %15,9 | %16,0 | الدين الخاصة غير المضمون/الدين الخارجي الطويل الأجل |
| 35,7 | 35,9 | 31,8 | 32,5 | 28,9 | الدين الخارجي القصير الأجل |
| 29,3 | 31,4 | 24,8 | 22,6 | 18,7 | مجموع خدمة الدين الخارجي |
| | | | | | معدل الاستدانة ^(ب) |
| %36,6 | %34,5 | %33,0 | %32,1 | %30,8 | مجموع الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي |
| %201,8 | %157,9 | %145,9 | %151,3 | %134,8 | مجموع الدين الخارجي/الصادرات ^(ج) |
| %2,6 | %2,9 | %2,3 | %2,2 | %2,1 | مجموع خدمة الديون/الناتج المحلي الإجمالي |
| %14,4 | %12,9 | %10,2 | %10,4 | %9,0 | مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(ج) |
| %457,0 | %413,2 | %442,6 | %400,3 | %420,7 | الاحتياطيات/الدين القصير الأجل |
| %11,4 | %12,7 | %11,2 | %10,1 | %8,6 | خدمة الديون المتعلقة بالدين العام والمكفول حكومياً/الإيرادات الحكومية |
| الدول الجزرية الصغيرة النامية | | | | | |
| 54,7 | 51,2 | 49,1 | 46,4 | 42,4 | مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ب) |
| 39,6 | 36,7 | 35,6 | 32,8 | 30,9 | الدين الخارجي الطويل الأجل |
| %69,6 | %67,9 | %67,8 | %71,6 | %66,2 | الدين العام والمكفول حكومياً/الدين الخارجي الطويل الأجل |
| %30,4 | %32,1 | %32,2 | %28,4 | %33,8 | الدين الخاص غير المضمون/الدين الخارجي الطويل الأجل |
| 12,9 | 12,8 | 11,8 | 11,8 | 9,7 | الدين الخارجي القصير الأجل |
| 6,7 | 6,9 | 6,8 | 6,5 | 6,2 | مجموع خدمة الدين الخارجي |
| | | | | | معدل الاستدانة ^(ب) |
| 75,3 | 61,8 | 60,9 | 61,0 | %58,4 | مجموع الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي |
| %293,4 | %157,8 | %155,8 | %158,2 | %178,7 | مجموع الدين الخارجي/الصادرات ^(ج) |
| %9,3 | %8,4 | %8,4 | %8,6 | %8,6 | مجموع خدمة الديون/الناتج المحلي الإجمالي |

| ٢٠٢٠ ^١ | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | متوسط الفترة | | |
|-------------------|--------|--------|--------------|-----------|---|
| | | | ٢٠١٧ | ٢٠٢٠-٢٠٠٩ | |
| 34,1% | 20,1% | 21,6% | 21,8% | 27,2% | مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(د) |
| 199,4% | 192,8% | 207,7% | 208,0% | 223,8% | الاحتياطيات/الدين القصير الأجل |
| 20,2% | 23,2% | 14,5% | 14,6% | 16,9% | خدمة الديون المتعلقة بالدين العام والمكفول حكومياً/الإيرادات الحكومية |

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى مصادر في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.

ملاحظة: المجموعات القطرية هي مجموعات اقتصادية وفق التعريف الوارد في تصنيفات إحصاءات الأونكتاد، المتاحة على الرابط التالي: <https://unctadstat.unctad.org/EN/Classifications.html>. وتشير فئة "جميع البلدان النامية" إلى البلدان ذات الاقتصادات النامية المرتفعة الدخل والمتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

(أ) تقديرات عام 2019.

(ب) يشمل مجموع أرصدة الديون طويلة الأجل، والدين القصير الأجل، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي.

(ج) عدلت البيانات المستخدمة في حسابات المعدل حسب توافر البيانات القطرية.

(د) تتألف الصادرات من السلع الأساسية والخدمات والإيرادات الأولية.